برنت يتراجع إلى 26 دولاراً

60 % خسائر النفط منذ مطلع 2020

انخفضت أسعار النفط أمس الخميس بعد مكاسب حققتها على مدى ثلاثة أيام، إذ فاقت احتمالات تضاؤل سريع للطلب بسبب قيود السفر وعمليات العزل المفروضة لمواجهة فيروس كورونا إثر الآمال المعلقة على تحفيز أميركي طارئ بقيمة تريليوني دولار سيدعم الأنشطة الاقتصادية.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 64 سنتا أو ما يعادل 2.3% إلى 26.75 دولار للبرميل.

وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 78 سنتا أو ما يعادل 3.2% إلى 23.71 دولار للبرميل. والخامان القياسيان منخفضان بنحو 60% منذ بداية العام الجاري.

ودعم مجلس الشيوخ الأميركي بالإجماع، مشروع قانون بقيمة تريليوني دولار يهدف لمساعدة العاملين العاطلين والصناعات المتضررة من وباء فيروس كورونا. لكن في ظل انكماش سريع للطلب وارتفاع الإنتاج، فإن آفاق النفط تظل قاتمة.

وذكرت آي.إتش.إس ماركت أن الطلب العالمي على النفط سينكمش بأكثر من 14 مليون برميل يوميا في الربع الثاني وفقا لتقديراتها مما سيؤدي إلى ارتفاع غير مسبوق في المخزونات.

في الوقت ذاته، فإن انهيار اتفاق لكبح الإمدادات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين آخرين بقيادة روسيا، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، من المقرر أن يؤدي لارتفاع إمدادات النفط، إذ تعتزم السعودية تصدير ما يزيد عن عشرة ملايين برميل يوميا اعتبارا من مايو. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت 1.6 مليون برميل في أحدث أسبوع، بما يمثل زيادة للأسبوع التاسع على التوالي.

وانخفضت إمدادات المنتجات، وهي مؤشر على الطلب الأميركي، نحو 10% إلى 19.4 مليون برميل يوميا وفقا لما أظهرته بيانات الإدارة.

توقعات بهبوط الأسعار في 2020 بسبب كورونا

خفض بنك باركليز العالمي، توقعاته لسعر النفط لعام 2020، مشيرا إلى ضغط نزولي كبير في السوق ناجم عن اضطراب الطلب بسبب فيروس كورونا.

وقلص البنك توقعاته لسعر الخام في 2020 لكل من برنت وغرب تكساس الوسيط الأميركي بواقع 12 دولارا إلى 31 دولارا و28 دولارا للبرميل على الترتيب.

وكتب محللون لدى البنك في مذكرة: «من المرجح أن تظل الأسعار تتعرض لضغط لحين تحسن الوضع فيما يتصل بالفيروس».

وانضم باركليز إلى بنوك أخرى في خفض توقعاتها لسعر النفط استنادا إلى انهيار اتفاق لكبح الإنتاج بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء، أو ما يُعرف باسم أوبك+، وكذلك تضرر الطلب من الفيروس.

كما يتوقع باركليز أن تبلغ قدرات التخزين العالمية المتاحة على الأرض نحو 1.5 مليار برميل، ويُقدر أن الفائض في الإمدادات سيزيد عن خمسة ملايين برميل يوميا هذا العام، وأن يبلغ عشرة ملايين برميل يوميا في المتوسط في الربع الثاني.

وفي غضون ذلك، يقول البنك إن «من المستبعد أن تخفف مشتريات الحكومة الأميركية لاحتياطي البترول الاستراتيجي من مصاعب المنتجين».

وأضاف أن طاقة التخزين المتاحة في الاحتياطي البترولي الاستراتيجي تقل عن 80 مليون برميل، وفقا لوزارة الطاقة الأميركية، وسيعادل ذلك تدفقا يقل عن 0.5 مليون برميل يوميا حين يمتلئ على مدى ستة أشهر، مقارنة مع فائض في الإمدادات يبلغ قرابة 10 ملايين برميل يوميا خلال الربع الثاني.

الذهب يهبط 0.8 % مع استمرار التدافع نحو السيولة

تراجعت أسعار الذهب أمس الخميس، إذ طغت توقعات بارتفاع طلبات إعانة البطالة الأميركية بسبب تفشي فيروس كورونا على حزمة تحفيز اقتصادي أميركية هائلة، وأبقت على التدافع صوب السيولة بين المستثمرين.

ونزل الذهب في المعاملات الفورية 0.8 % إلى 1600.22 دولار للأونصة بحلول الساعة 0508 بتوقيت غرينتش، بعد أن انخفض 1 % في وقت سابق من الجلسة.

وقال إليا سبيفاك، محلل سوق الصرف في ديلي فيكس «لا توجد قصة نمو إيجابي هنا لحين استئناف الشركات لعملها، وقد يشهد ذلك تراجعا لجميع تلك الأصول، والتي استفادت من إعلان التحفيز (مؤخرا) من جانب مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي، بما في ذلك الذهب مجددا».

ودعم مجلس الشيوخ الأميركي بالأغلبية مشروع قانون بقيمة تريليوني دولار يهدف لمساعدة العاملين المتعطلين عن العمل والصناعات التي تضررت جراء انتشار فيروس كورونا، وكذلك تقديم مليارات الدولارات لشراء معدات طبية تشتد الحاجة إليها.

وارتفعت أسواق الأسهم الآسيوية، لكن المكاسب كانت محدودة، إذ تشتت المستثمرون بين ارتياح إزاء تمرير الحزمة في مجلس الشيوخ، ومخاوف بشأن ما إذا كانت كافية للتصدي للعاصفة القادمة.

وأعلن المركزي الأميركي يوم الاثنين أنه سيشتري سندات بأعداد مفتوحة وسيساند القروض المباشرة للشركات في أحدث سلسلة من الخطوات على صعيد السياسة التي جرى اتخاذها على مدى الأيام العشرة الفائتة لتهدئة الأسواق ودعم الاقتصاد.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفض البلاديوم في التعاملات الفورية ثلاثة بالمئة إلى 2247.57 دولار للأوقية ، بعد أن ارتفع نحو 20 % في الجلسة السابقة حين سجل أفضل مكسب يومي منذ 1997، إذ فاقم إعلان حالة عزل في جنوب إفريقيا، وهي منتج كبير للمعدن، المخاوف بشأن الإمدادات.

ونزل البلاتين 1.5 % إلى 726.77 دولار للأوقية، بينما تراجعت الفضة واحدا بالمئة إلى 14.29 دولار للأوقية.

على هيئة إعانات لتغطية الرواتب

خطة إنقاذ لقطاع الطيران الأميركي بـ58 ملياراً

صوت مجلس الشيوخ الأميركي، لصالح منح قطاع الطيران 58 مليار دولار في إطار حزمة إنقاذ لمواجهة تداعيات فيروس كورونا.

هذه الحزمة نصفها في شكل إعانات لتغطي رواتب نحو 750 ألف موظف، في إنقاذ يحتاج إليه القطاع بشدة في ظل أسوأ اتجاه نزولي للسفر يواجهه في تاريخه.

وتمنح حزمة الإنقاذ التي تبلغ في المجمل تريليوني دولار شركات الطيران التي تنقل الركاب 25 مليار دولار في شكل إعانات، و25 مليار دولار في صورة قروض، وتمنح شركات الشحن الجوي 8 مليارات دولار أخرى مقسمة بين القروض والإعانات.

كما تقدم إعانات بقيمة 3 مليارات دولار للمتعاقدين مع المطارات مثل متعهدي توريد الطعام.

ومن المتوقع أن يصوت مجلس النواب الأميركي لصالح الإجراء اليوم الجمعة، ووعد الرئيس دونالد ترمب بتوقيعه ليصبح قانونا.

وكافح الجمهوريون في مجلس الشيوخ ما وصفوه بأنه منح دون مقابل لشركات الطيران، وعرضوا في بادئ الأمر تقديم قروض فقط، فيما هددت شركات الطيران بالبدء في تسريح عشرات الآلاف من العاملين في غضون أيام إذا لم تحصل على تمويل.

أسهم شركات الطيران

وواصلت أسهم شركات الطيران الأميركية صعودها المستمر منذ يوم الثلاثاء مدفوعة بالأمل في الحصول على إنقاذ مالي، وبموجب مشروع القانون من المقرر أن تحصل هذه الشركات على المساعدات النقدية خلال وقت قصير قد يكون أسبوعين.

ومما يعد مكسبا للعاملين، لا يمكن للشركات التي ستتلقى تمويلا تسريح موظفين قبل يوم 30 سبتمبر أو أن تغير اتفاقات تفاوض جماعي.

وستحصل شركات الطيران أيضا على إعفاء من الضرائب على مشتريات الوقود وأيضا تعليقا مؤقتا للضرائب على التذاكر، مما قد يخفض مصروفات السفر.

سوق السفر

وأدى تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم إلى تراجع الطلب على السفر، وخفضت شركات الطيران رحلاتها بشدة وحذرت من مزيد من الخفض. وراحت شركات الطيران تلغي رحلات وتقترض أموالا وتخفض التكاليف مع تراجع الطلب.

10 مليارات دولار

وقالت ألاسكا إيرلاينز، الأربعاء، إنها ستخفض رحلاتها بنسبة 70 % في أبريل ومايو، بينما أعلنت يونايتد إيرلاينز أنها ستخفض الرحلات الداخلية 52 % وإجمالي طاقة التشغيل 68 %.

ومن المقرر أن تتلقى المطارات الأميركية، التي خلت ممراتها تقريبا من المسافرين، 10 مليارات دولار في شكل إعانات.

صندوق النقد: 12 دولة بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى طلبت المساعدة

قال جهاد أزعور، مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي إن 12 دولة في المنطقة من بينها تونس وموريتانيا طلبت المساعدة المالية.

وأضاف أن الصندوق رصد في خطوة أولى 50 مليار دولار للدول الأكثر تأثرا من تفشي فيروس كورونا المستجد المسمى «كوفيد19».

وأوضح أن الصندوق تلقى عددا كبيرا من الطلبات للمساعدة من تداعيات فيروس كورونا، مؤكدا أن الوضع يتطلب على جاهزية مختلف الدول، وفي الوقت الحالي، يدرس الصندوق خطوة تتعلق بفوائد ديون الدول الأكثر فقرا.

وحث صندوق النقد والبنك الدوليان، الأربعاء، مقرضي الديون الثنائية الرسميين على تقديم إعفاء فوري للبلدان الأشد فقرا في العالم والتي تواجه تداعيات خطيرة من فيروس كورونا سريع الانتشار.

ودعت المؤسستان في بيان مشترك، الدائنين الثنائيين الرسميين إلى التعليق الفوري لمدفوعات دول المؤسسة الدولية للتنمية، التي يقطنها ربع سكان العالم وثلثا السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.

وقال الصندوق والبنك «هذا سيساعد دول المؤسسة على صعيد متطلبات السيولة الفورية لمعالجة التحديات التي يفرضها تفشي فيروس كورونا، ويتيح الوقت لتقييم تأثير الأزمة والمتطلبات التمويلية لكل دولة».

الصين شهدت أكبر تراجع شهري على الإطلاق

كورونا يوجه ضربة قاسية لمبيعات السيارات عالمياً

فيما تسيطر حالة الفزع والرعب على جميع القطاعات بسبب استمرار انتشار فيروس كورونا المستجد، وتأثيره الكبير على قطاع الصناعة وأسواق التجزئة وحركة المبيعات عالمياً، يتصدر قطاع السيارات القطاعات الأكثر تضرراً.

حيث توقع مسح حديث، تراجع مبيعات السيارات في العالم بنحو 12% خلال العام الجاري بسبب تداعيات ومخاطر انتشار فيروس كورونا المستجد.

وكشف المسح الذي أعدته مؤسسة «ماركت» للأبحاث، أن مبيعات السيارات حول العالم قد تسجل نحو 78.8 مليون وحدة خلال العام الحالي بانخفاض نسبته 12% على أساس سنوي، مقارنة مع هبوط بنسبة 8 % خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وتوقعت نتائج المسح، أن تتراجع مبيعات السيارات في الولايات المتحدة الأميركية إلى 14.4 مليون وحدة خلال العام الحالي بانخفاض تبلغ نسبته 15.3% على أساس سنوي. لافتاً إلى أنه من المتوقع أن تشهد صناعة السيارات العالمية توقفًا غير مسبوق وشبه فوري للطلب في عام 2020.

ورجح المسح أن تنخفض المبيعات في أوروبا بنسبة 13.6 % إلى 15.6 مليون وحدة، وفي الصين بنسبة 10 % إلى 22.4 مليون وحدة بنهاية العام الحالي. وقبل أيام، أظهرت بيانات لأكبر اتحاد لصناعة السيارات بالصين، تراجع مبيعات السيارات في البلاد 79.1% في فبراير الماضي، في أكبر تراجع شهري على الإطلاق، مع تأثر الطلب بتفشي فيروس كورونا.

وقال اتحاد مصنعي السيارات إن إجمالي مبيعات السيارات في الصين، وهي أكبر سوق للسيارات في العالم، تراجع إلى 310 آلف وحدة مقارنة بنفس الشهر العام الماضي، في تراجع للشهر العشرين على التوالي. كما انخفضت مبيعات السيارات التي تعمل بالطاقة الجديدة للشهر الثامن على التوالي.

في الوقت نفسه، تحاول بعض المدن الصينية تقديم محفزات لإنعاش مبيعات السيارات، لكن لا يزال الإنتاج محدودا حتى الآن، حيث أعلن مصنعو سيارات، من شركات «تويوتا موتور» إلى «جريت وول»، عن تراجع كبير في المبيعات الشهر الماضي.

وقال اتحاد مصنعي السيارات بالصين، إن تقديرات الاتحاد تشير إلى أن مبيعات السيارات ستنخفض بأكثر من 10% خلال النصف الأول من العام الحالي، وحوالي 5 % خلال العام 2020، إذا تم احتواء تفشي الفيروس بشكل فعال قبل شهر أبريل المقبل.

وتراجعت مبيعات القطاع بنسبة 8.2% خلال العام الماضي بسبب ضغوط من المعايير الجديدة للانبعاثات في اقتصاد يشهد انكماشا وتوترات تجارية مع الولايات المتحدة.

ارتفاع الأسهم الأوروبية بأكثر من 4 بالمئة بدعم خطط التحفيز

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأوروبية، بنسب جاوزت 4 بالمئة، بفضل خطط التحفيز المالي والنقدي غير المسبوق من أوروبا والولايات المتحدة.

وتوصلت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الأربعاء، إلى اتفاق مع أعضاء مجلس الشيوخ على مشروع قانون لتحفيز اقتصادي بقيمة تريليوني دولار، للتخفيف من تأثير تفشي فيروس كورونا.

والإثنين، صادقت الحكومة الألمانية، على حزمة مساعدات بقيمة 750 مليار يورو (832 مليار دولار)، لمساعدة الشركات والأشخاص المتضررين من تفشي فيروس كورونا. ارتفع المؤشر ستوكس القياسي 600 للأسهم الأوروبية 4.29 بالمئة إلى مستوى 317.05 نقطة.

وزاد مؤشر «داكس» الألماني بمقدار 404 نقاط تعادل 4.17 بالمئة ليسجل 10104.67 نقطة؛ فيما ارتفع مؤشر فوتسي 100 البريطاني بنسبة 4.2 بالمئة ليسجل 5674.77 نقطة، بمكاسب 224.7 نقطة.

وارتفع مؤشر «فوتسي إم بي آي» الإيطالي بنسبة 4.64 بالمئة تعادل 785.89 نقطة، ليسجل 17734 نقطة. ونما مؤشر «كاك» الفرنسي بمقدار 193.47 نقطة تعادل 4.56 بالمئة إلى 4436.17 نقطة.

في إطار تدابير لمواجهة الأزمة الصحية

الاتحاد الأوروبي يدقق في الاستثمارات الأجنبية

أعلن الاتحاد الأوروبي بدء تطبيق آلية تهدف إلى تشديد التدقيق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأغراضها في وقت تواجه فيه الدول الأعضاء أزمة صحية عامة غير مسبوقة على خلفية انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقالت المفوضية الأوروبية وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي في بيان في ساعة متأخرة من الليلة الماضية إن الآلية الجديدة تأتي في إطار تدابير تشمل مبادئ توجيهية لضمان اتباع نهج قوي على مستوى التكتل لتشديد التدقيق في الاستثمارات الأجنبية. وأوضحت أن الآلية تهدف إلى الحفاظ على استمرارية الشركات الأوروبية والأصول الحيوية لاسيما في مجالات الصحة والبحوث الطبية والتكنولوجيا الحيوية والبنى التحتية الضرورية لأمن أوروبا والنظام العام.